

ظاهرة الإغراق التجاري في الاقتصاد العراقي (الأسباب ووسائل المعالجة)

م. د. علي مهدي عباس البيرماني*

المستخلص

تعد ظاهرة الإغراق التجاري في الاقتصاد العراقي إحدى أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بسبب تزايد الاستيرادات بشكل واضح من سنة إلى أخرى ولمختلف السلع لاسيما السلع الزراعية والصناعية وغياب السياسة التجارية التي تحكم الاستيرادات مما افضى إلى اضعاف الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار السلع المستوردة واحلالها تدريجياً محل السلع المحلية مما أدى إلى حدوث آثار سلبية عديدة على مجمل النشاطات الاقتصادية وجعل من السوق العراقية تابعاً للدول المجاورة بالشكل الذي يهدد الأمن القومي خاصة بالنسبة للسلع الزراعية. ومن أجل الوصول إلى هدف البحث والمتمثل في التعرف على مساوئ ومخاطر ظاهرة الإغراق السلعي التجاري التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي لاسيما بعد عام 2003 وأهم الآثار المترتبة عليه والآليات المطلوبة لمكافحة تلك الظاهرة. فقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن ظاهرة الإغراق التجاري السلعي تؤثر سلباً على معظم النشاطات الاقتصادية للاقتصاد العراقي عن طريق ما تولده من اضعاف للقدرة التنافسية للسلع المحلية ومن ثم هيمنة واحتكار السلع الأجنبية للسوق العراقية الذي يؤدي بدوره إلى تراجع النشاط الإنتاجي المحلي لاسيما الزراعي والصناعي. ولقد توصل البحث إلى جملة من التوصيات كانت أهمها.

- 1- ضرورة بذل المزيد من الجهود اللازمة لمكافحة ظاهرة الإغراق السلعي عن طريق دعم المنتجين وإنشاء مجموعات متخصصة لابرار خطورة هذه الظاهرة وفرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة بصورة تجعل أسعارها مقاربة لأسعار السلع المحلية.
- 2 - تفعيل قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 المعدل وتعليمات تنفيذ احكام قانون حماية المنتجات العراقية رقم (1) لسنة 2011 .
- 3- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي والصناعي وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية مالياً وتقنياً عن طريق زيادة الانفاق على البحث والتطوير .

الكلمات الرئيسية :- ظاهرة الاغراق

* عضو هيئة تدريسية / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد.

The Phenomenon Of Commercial Dumping In The Iraqi Economy (Causes And Methods Of Treatment)

Dr.Ali Mahdi Abbas

dr_ amual@uomustansiryah.iq

Abstract

The phenomenon of commercial dumping in the Iraqi economy is one of the most important problems that the Iraqi economy suffers after 2003 due to the increase in imports clearly from year to year and for various commodities, especially agricultural and industrial goods and the absence of the trade policy that governs imports, which led to the weakening of the Iraqi economy as a result of low prices of imported goods and their replacement Gradually replacing local commodities, which led to numerous negative effects on all economic activities and made the Iraqi market belong to neighboring countries in a manner that threatens national security, especially with regard to agricultural commodities. In order to reach the goal of research about the disadvantages and risks of the merchandise dumping phenomenon that the Iraqi economy is exposed to, especially after 2003 and the most important implications for it and the mechanisms required to combat that phenomenon. During what it generates from weakening the competitiveness of local commodities and thus the dominance and monopoly of foreign commodities on the Iraqi market, which in turn leads to a decline in local productive activity, especially agricultural and industrial. The research reached a number of recommendations, the most important of which were:

- 1- The necessity of exerting more efforts to combat the phenomenon of commodity dumping by supporting producers and establishing specialized groups to highlight the seriousness of this phenomenon and imposing customs taxes on imported goods in a way that makes their prices close to the prices of local commodities.
- 2 - Activating the Iraqi Products Protection Law No. (11) for the year 2010 amending and instructions for implementing the provisions of the Iraqi Products Protection Law No. (1) for the year 2011.
- 3- Attention to the policy of agricultural and industrial research and development and the development of financial institutions and research centers financially and technically by increasing spending on research and development.

Keyword:- Dumping Phenomenon

مقدمة

ان الاتجاهات التجارية الحالية في الاقتصاد العالمي وما تتميز به من سيادة الحرية الاقتصادية وتعزيز مبادئ اقتصاد السوق عمقت من مبدأ النفاذ للأسواق وتحرير التجارة وتقليل القيود التجارية لاسيما ما فرضته الاتفاقيات الدولية وقوانينها مما أسهم في ظهور سيادة ظاهرة اغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية التي تهدف بالدرجة الأساس الى تحقيق الأرباح والسيطرة على أسواق معينة والتغلب على المنافسين في الاجل الطويل والذي يعني الحاق الضرر بالإنتاج والصناعة المحلية، لذلك تعد سياسة الاغراق سياسة ضارة ينبغي مكافحتها لما تحدثه من خسائر للمنتجين المحليين وتهديد فعلي للصناعة المحلية ،وهذه الظاهرة تعد واحدة من اهم القضايا التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بالتحديد، اذ أدى الانفتاح التجاري الى تدهور واضح في القطاعات الرئيسية للاقتصاد العراقي وبروز ظاهرة الإغراق كأحد المشاكل التي تستلزم مكافحتها واتخاذ الاجراءات الوقائية للقضاء عليها.

لقد تفاقمت ظاهرة الاغراق في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تزايد الاستيراد بشكل مطلق او نسبي بالنسبة الى الانتاج المحلي ولمختلف السلع لاسيما السلع الزراعية والصناعية. وتعد هذه الظاهرة طبيعية بسبب نمو السكان وتراجع الناتج المحلي فضلا عن اتباع سياسة تجارية تتمثل بالانفتاح التجاري مع العالم الخارجي التي تحكم الاستيرادات مما افضى التي اضعاف الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار السلع المستوردة واحلالها تدريجيا محل السلع المحلية مما أدى الى حدوث اثارا سلبية عديدة على مجمل النشاطات الاقتصادية وجعل السوق العراقية تابعة للدول المجاورة بالشكل الذي يهدد الامن القومي خاصة بالنسبة للسلع الزراعية .

أهمية البحث. تأتي أهمية البحث من اثر ظاهرة الإغراق السلبي بوجه عام في الاقتصاد العراقي والمتمثل بتدهور معظم الصناعات الإنتاجية العراقية وانتشار البطالة ومارافق ذلك من اثار اقتصادية تعرقل عملية التنمية الاقتصادية .

مشكلة البحث. تتمثل ظاهرة الاغراق في الاقتصاد العراقي بفعل سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي التي تم اتباعها في البلد بعد عام 2003 والتي تركت اثارا سلبية على الاقتصاد الوطني.

هدف البحث. يهدف البحث التعرف على مساوئ مخاطر ظاهرة الاغراق التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

فرضية البحث. تتمثل فرضية البحث بالتعرف على مدى قدرة السياسات والاجراءات القانونية والمالية والتجارية في الحد من ظاهرة الاغراق.

منهجية البحث. استخدام الباحث اسلوب الاستقراء والاستبطان في هذا البحث كما اعتمد التحليل الوصفي للمتغيرات موضوع البحث.

المحور الاول: الاغراق مفهومه وجذوره واثاره الاقتصادية اولا .. مفهوم الإغراق وأنواعه ومبرراته

لقد بدأ الاهتمام بظاهرة الإغراق في التجارة منذ الحرب العالمية الأولى عندما ظهرت المعارضة الأوروبية للسياسة الألمانية التجارية، إذ كانت تروم السيطرة على أسواق العالم عن طريق استخدام سياسة الإغراق وبعد نشوء الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT عام ١٩٤٧، برز الإغراق كأهم الموضوعات المثارة للنقاش وتم تطويرها في عدة جولات الى ان تم الاتفاق على مكافحة تلك السياسة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إذ ظهرت تلك السياسة كنتيجة لتحرير التجارة الخارجية التي أدت الى تعرض اقتصاديات هذه الدول الى ضرر الصناعات المحلية بسبب ازدياد تدفق السلع المغرقة الى أسواقها، وفي الوقت الحالي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بممارسة تلك السياسة ضد الدول النامية فكان لابد من قيام الأخيرة باستخدام أساليب مكافحة الإغراق والدفاع عن صادراتها في الأسواق الخارجية وكذلك حماية منتجاتها في الأسواق المحلية.¹

ثانيا.. ماهية الانحراف/ الانحراف كونه احد السياسات المحلية والتجارية تعددت تعاريفه عند المختصين وبحسب رؤية كل واحد منهم.

1- "بانه بيع السلعة المنتجة محليا بسعر اقل من تكاليف انتاجها في الاسواق الخارجية او اقل من السعر الذي تباع فيه بالأسواق المحلية أي ان البيع للسلعة يتم بسعرين مختلفين الأول مرتفع في الأسواق المحلية والثاني منخفض في الأسواق الأجنبية"²

2- ويعرف ايضا "بأنه ممارسة دولة ما او احدى منشاتها بيع السلعة التي تنتجها في الخارج بأسعار تقل عن أسعارها في الداخل في نفس الوقت وتحت نفس ظروف الإنتاج مضافا اليها تكاليف النقل وذلك يخلق بيئة تنافسية غير عادلة تستلزم معالجتها ومكافحتها" اما الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) عرفته "بانه الإجراءات التي تدخل بموجبها منتجات دولة ما سوق دولة أخرى بأقل من القيمة العادية للمنتجات ويقصد بالقيمة العادية بانه سعر التصدير الذي يقل عن تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافا اليه تكاليف النقل".³

3- وترتبط تلك السياسة بالمؤسسات الاحتكارية التي تقوم بممارسة التمييز السعري حيث يتم فرض سعر مختلف لسلعة معينة تكاد تكون متشابهة وتباع لفئات مختلفة او متباينة من المستهلكين ،لذلك يتم تعريف الإغراق في بعض الأحيان بالتمييز السعري ويتم الإغراق السعري بسبب الاستجابة أورد فعل لانكماش اقتصادي محلي عن طريق بيع فائض الإنتاج في الدول الأخرى بأسعار منخفضة للتخلص منه ،او قد يكون وسيلة للنفاذ للأسواق الأجنبية على المدى البعيد واحراز موطئ قدم في الدول المستوردة ،وفي كل الأحوال فان ذلك سيؤدي الى السيطرة على أسواق الدول المستوردة والتاثير سلبا على نمو صناعاتها المحلية.⁴

4- وتوجد عدة مبررات لممارسة تلك السياسة أهمها :⁵

1. تنافسية: تتمثل في رغبة المؤسسات في إبعاد منافسيها من السوق المستهدف بغرض السيطرة على السوق مما يجبر المنتج ترك انتاج تلك السلعة نتيجة الخسارة .

2. توسعية: حيث تقوم المؤسسة بإدخال منتجات جديدة لم يعتاد عليها المستهلك او غير متوفرة بشكل كافي في الأسواق. بهدف بناء سلوك استهلاكي جديد والهيمنة على سوق هذا المنتج وأزاحة المنتجين الباقين من دخول السوق.

3. أسباب اقتصادية واجتماعية: تتمثل في لجوء الحكومات لا غرق السوق بسلع ضرورية في ظروف الحرب او المجاعة وبكميات كبيرة من سلعة معينة بسبب أهميتها او ضرورتها والهدف من ذلك دعم هذه المنتجات بأسعار منخفضة من اجل توفيرها للمستهلك .

4. أسباب استراتيجية: وهنا تكون المبررات خطيرة على اقتصاد البلد المستورد، والهدف منه تدمير القطاعات الاقتصادية المحلية في الاجل الطويل، عن طريق تصدير سلع منافسة للمنتج المحلي في سوق مستهدفة و بمواصفات وأسعار تنافسية .

ثالثاً، أنواع الإغراق،

1. الإغراق الطارئ او العرضي sporadic dumping،

وبعني بيع السلعة في الأسواق الخارجية بسعر اقل من تكلفة الإنتاج او اقل من السعر المحلي ولمدة قصيرة من أجل التخلص من الفائض وتجنب انخفاض الأسعار في الأسواق المحلية. وقد ينتج عن الإغراق المؤقت اضطراب في سوق الدولة المستوردة نتيجة التغير المفاجئ في العرض الأجنبي لكن هذا النوع من الإغراق لايسبب ضرراً خطيراً على الصناعة المحلية .

2- الإغراق الدائم، persistent dumping: هو بيع السلعة في السوق الخارجية بأقل من سعرها في السوق المحلية.

أ- الإغراق السعري: وهو الاستمرار في بيع السلعة بالسوق الخارجي بسعر يقل عن السعر المحلي، وهذا النوع يظهر على اشكال مختلفة أهمها اغراق قائم على السعر ويحدث عندما تستطيع أي منشأة التمييز بين زبائنها اثناء الاختلاف في مرونة الطلب على منتجاتها فضلاً عن قدرتها على منع إعادة بيع السلعة بين هذه المجموعات المختلفة وهنا يمكن للمنشأة من زيادة أرباحها من خلال التمييز السعري¹ بين تلك المجموع .

ب- اغراق التكلفة: يشمل قيام حكومات الدول المتقدمة مثلاً بتطبيق نظام الدعم لاسعار السلع الزراعية للحفاظ على دخول المزارعين عن طريق شراء الفائض من السوق المحلي وبيعه في السوق الخارجي ليس فقط بأقل من السعر المحلي وإنما قد يكون بأقل من الكلفة الحدية لإنتاجها، او قد تتبع المنشأة السلعة بسعر يغطي التكلفة المالية في السوق المحلية.⁶

3. الإغراق الهجومي predatory dumping:

ويحدث عندما تقوم المنشأة ببيع السلعة في الخارج بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج والهدف من ذلك هو طرد المنشآت المحلية المنافسة في هذه الصناعة حتى تستطيع من احتكار السوق ثم بعد ذلك تقوم برفع الأسعار وهذا النوع يعد من اخطر أنواع الإغراق .

1- لتمييز السعري يقصد به بيع سلعة معينة وبأسعار مختلفة من سوق لأخر اعتماداً على مستوى الدخل والاجور للمستهلكين. انظر في ذلك عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الاول، مطبعة جامعة الموصل، 1984، ص 32

عادة ما يتم قياس الإغراق، اذا كان سعر تصدير السلعة اقل من قيمتها العادية والفرق بينها يسمى بهامش الإغراق، اما القيمة العادية فتحسب عن طريق معرفة سعر السلعة في البلد المصدر أي سعرها في السوق المحلية، وفي حالة عدم وجود مبيعات من تلك السلعة في سوق بلد التصدير يتم اللجوء الى سعر مقارن لسلعة مثيلة او مشابهة لتلك السلعة عندما تصدر لدولة ثالثة او قد تحسب القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج مضافا اليها تكلفة البيع والتسويق والمصاريف الإدارية وعناصر أخرى. في حين يتم حساب سعر التصدير من معرفة سعر الصفقة التي يبيع بها المصدر الأخير الى المستورد.⁷

رابعاً، الآثار الاقتصادية لظاهرة الإغراق.

ان ظاهرة الإغراق تسبب خسائرً وتهديداً كبيراً للصناعة في البلد المستورد وتعيق انشاء صناعات جديدة وقد تتسع دائرة الاضرار الاقتصادية التي تولدها تلك الظاهرة، كما ان لها اثارا أيضاً على البلد المصدر. تعد تلك الظاهرة من المخاطر الرئيسية التي تواجه القدرات الإنتاجية والتصديرية لكثير من الدول لاسيما مع تطبيق بنود منظمة التجارة العالمية وماتضمنها من حرية التجارة و المنافسة، ويمكن توضيح اهم الآثار الاقتصادية للإغراق من خلال ما يأتي⁸

أ- اثر الإغراق على الدول المصدرة

وهنا يكون اثرها إيجابيا لأنها تتمثل بزيادة الصادرات وارتفاع الإيرادات من العملة الأجنبية فضلا عن خلق فرص عمل التي تولدها وفورات الحجم مما يزيد الدخل والاستخدام، لكنها قد تولد اثارا ضارة على المستهلكين المحليين اذا كانت الأسعار أعلى من التكلفة الحدية مما يفرض على المستهلكين تقليل الاستهلاك من السلعة.

ب- اثر الإغراق على الدول المستوردة: قد تشكل هذه الظاهرة اثارا إيجابية في البلد المستورد لكن عادة تكون لمدة قصيرة سرعان ما تتحول الى اثار سلبية تضر بالصناعات المحلية وتقلل من قدرتها التنافسية، كما انها تؤثر في القوى العاملة سلبا بحيث تجعلهم يتحولون نحو نشاطات أخرى غير فعالة او غير منتجة. فضلا عن التأثير في الصناعات الغذائية التي تعد وسيلة هيمنة كونها ضمن منظومة الامن الغذائي والذي ينعكس بدوره سلبا على توازن السوق ومن ثم رفاهية المستهلك. فبالنسبة للمستهلكين، فإن رفع الأسعار بعد مدة قصيرة من خفضها يكبدهم خسائر كبيرة وتقلل من رفاهيتهم.

كما قد يؤدي الإغراق الى ظهور الاحتكارات وارتفاع المستوى العام للأسعار علاوة على زيادة البطالة بسبب توقف المشروعات المنافسة ويرتبط بذلك تراكم المخزون السلعي نتيجة عدم قدرة المنتجات المحلية من منافسة المستوردة وما يفرضه ذلك من تبيد للموارد المحلية، وتباعا ستقل الصادرات مولدة عجزا في الميزان التجاري للدولة. من ناحية أخرى سيتعرض المغرق الى عقوبات تضمنتها اتفاقية الكات. فضلا عن انخفاض الموارد المالية بسبب انخفاض الضرائب على المشاريع المحلية التي خسرت في السوق، لذا تعد ظاهرة الإغراق من الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني مما يتطلب فرض اجراءات عديدة لمكافحتها.⁹

المحور الثاني، ظاهرة الاغراق في الاقتصاد العراقي اولاً، مبررات الاغراق في الاقتصاد العراقي،

ان سياسة الاغراق التي تعرض لها الاقتصاد الوطني كانت بفعل مجموعة عوامل تتمثل بالاتي:

1- الاجراءات الحكومية المتبعة بعد عام 2003 والمتمثلة بتخفيض القيود والعوائق امام حركة السلع والخدمات لاسيما بعد ان تم تطبيق القرار 54 في عام 2003 الذي تضمن التوجه نحو سياسة حرية التجارة بصورة كلية ومفاجأة وقد تمثلت سياسات الاستيراد بتخفيض التعريفات الكمركية وإزالة الحواجز غير الكمركية، ومن اهم أسباب هذا الاتجاه هو ضمان استيراد السلع الضرورية والبضائع الإنتاجية والاستهلاكية من اجل تسهيل عملية إعادة اعمار العراق والتصدي لظاهرة التضخم والحد من عمليات الاحتكار والتهرب .

2- أقدام الحكومة بتخفيض التعريفات الكمركية على الاستيرادات وتوحيدها برسم موحد بنسبة ٥٪ من قيمة السلع المستوردة والذي شجع الى زيادة الاستيرادات بسبب حاجة المستهلك العراقي للسلع الأجنبية لاسيما بعد حرمانه منها منذ بداية عقد التسعينيات علاوة على ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية الذي أدى الى زيادة الانفاق على الاستيرادات بصورة اكبر.¹⁰

ان هذه العوامل أسهمت في تعميق ظاهرة الإغراق في السوق العراقية وبيع رخيصة ومنافسة للإنتاج العراقي وانتشار الغش التجاري والفساد المالي والإداري مما أدى الى اختفاء المنتجات العراقية بشكل كامل في الأسواق العراقية، كل هذه العوامل ادى الى تراجع انتاج وتدفق السلع المنتجة وطنياً نحو السوق المحلية بصورة جزئية.

ثانياً، سبل معالجة ظاهرة الاغراق،

تعد سياسة مكافحة الاغراق وسيلة الدفاع التجارية الرئيسية للمحافظة على المنتج الوطني وقد تم وضع اتفاقية خاصة لهذا الغرض ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية في البند (V1) من الجات عام 1994 . وتحديدًا ضمن المادة 27 من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما تم ادخال مواد مكافحة الاغراق في اتفاقية الاتحاد الاوربي مع اقطار المغرب العربي في المادة (27). وهي المادة الخاصة بالاجراءات التي يجب ان تتبع اذا تم فرض اجراءات مكافحة الاغراق¹¹

وبقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فان الحكومة العراقية بعد عام 2003 قامت بمجموعة من الاجراءات القانونية والمالية لغرض الحد من سياسة الاغراق والمتمثلة برفع التعريفات الكمركية على السلع المستوردة لحماية المنتج الوطني.

واصبح منكشفاً تقريباً على الخارج بنسبة تصل الى (٥٠٪) في عام ٢٠١٧، وكما يتضح من الجدول ادناه

جدول (١)

نسبة الاستيرادات الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانكشاف الاقتصادي للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧) نسب مئوية

السنة	نسبة الاستيرادات / GDP	درجة الانكشاف التجاري*
2015	22.8	48.1
2016	19.8	43.5
2017	20.2	50.3

*الانكشاف التجاري = $X+M/GDP$

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي/النشرة الاحصائية 2017

ان تزايد الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي أدى الى حدوث انهيار شبه تام لمعظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وأهمها قطاعي الصناعة والزراعة .
فقد أدى التحرر والانفتاح التجاري الى انخفاض المساحات المزروعة الى ما نسبته % 3.3 لا نتاجي الحنطة والشعير للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كما ان نسبة مساهمة هذا القطاع بلغت ٣% من الناتج المحلي الإجمالي وعي نسبة متواضعة جدا ¹².

جدول (2)
الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق
للمدة (2003 - 2016) (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة %
2003	4718909.9	663,982,13.0	7.10
2004	5546198.2	101,845,262.4	5.44
2005	7286558.3	103,551,403.4	7.03
2006	7597524.8	109,389,941.3	6.94
2007	5494212.4	111,455,813.4	4.92
2008	4730388.9	120,626,517.1	3.92
2009	4898773.2	124,702,075.0	3.92
2010	5560828.4	132,687,028.6	4.19
2011	6465656.3	142,700,217.0	4.53
2012	6019561.4	162,587,533.1	3.70
2013	7459173.9	174,990,175.0	4.26
2014	7309016.0	175,335,399.6	4.16
2015	3707519.2	182,331,154.1	2.03
2016	5916172.8	193,744,445.6	3.05

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2000-2016)

حيث يتضح مدى التراجع في القطاع الزراعي في العراق متمثلاً بتدني مساهمة الناتج الزراعي في GDP حيث ان اعلى نسبة مساهمة كانت في عام 2003 وبلغت 7.1 وبعدها بدأت بالانخفاض لتصل الى 3.05 في عام 2016 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية ومنها الزراعية غير المناسبة وعدم استطاعة المنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة لتزايد الاستيراد العشوائي وعدم حماية المنتج المحلي من الإغراق السلعي .
كما أدى ذلك الى تراجع الصناعات المحلية ذات السمعة العالمية الرفيعة وأهمها الصناعات الدوائية، فقد كان العراق يغطي مانسبته ٤٠٪ من حاجة العراق الدوائية وينتج ٢٢٠ مادة طبية، فضلاً عن اختفاء صناعة السكاثر العراقية بسبب دخول ٧٦ طن من السكاثر الأجنبية المتنوعة، الا ان هذا لايعني اختفاء الصناعة المحلية من الانتاج الوطني والاعتماد على الاستيراد بالرغم من هذه الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي الا ان القطاع الصناعي في العراق عاود النهوض تدريجياً عن طريق اعادة انتاج الاسمنت العراقي في محافظة السليمانية وبطاقة انتاجية قدرها 40 مليون طن فضلاً عن قيام القطاع الصناعي الخاص بطرح انتاجه للسوق المحلية من منتجات الالبان المختلفة عن طريق معمل انتاج البان ابو غريب ومعمل البان كانون وهو من معامل القطاع الخاص، ان هذا يعد مؤشراً على اعادة الحياة للقطاع الصناعي في العراق ولو بشكل تدريجي.

كما تضررت صناعة الاسمنت لتعرضها لمنافسة غير عادلة من قبل منتجات الدول الأخرى مما أدى الى انخفاض معدلات بيعها وكل ذلك ناتج عن سياسة الإغراق المتبعة من قبل الدول المصدرة التي أدت الى لجوء المستهلك المحلي الى شراء المنتج الأجنبي بسبب انخفاض سعره ،كما واجهت صناعة الالبان منافسة شديدة من قبل المنتجات الأجنبية لان أسعارها اقل من نظيرتها المحلية،¹³ كل ذلك أدى الى تراجع اعداد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة واسهم أيضا بارتفاع معدلات البطالة وكما يتضح من الجدول رقم (3) .

جدول (3)

اعداد المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد المشتغلين فيها للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧)

السنة	2014	2015	2016	2017
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	616	600	566	551
عدد المشتغلين في المنشآت الكبيرة /الف عامل	134	129	109	111

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /المجموعة الإحصائية السنوية 2014-2017 WWW.cosit.gov.iq

من الجدول رقم 3 نلاحظ ان عدد المنشآت الصناعية الكبيره في عام 2014 بلغ 616 وهذا أدى الى استيعاب عدد عاملين بلغ 134 الف عامل الا انه في عام 2015 حصل ترجعا طفيفا في عدد المنشآت الصناعية الكبيرة اذ بلغت 600 منشاه وهذا أدى الى انخفاض عدد العاملين الى 129 الف عامل، اما في عام 2016 وبفعل تراجع التخصيصات المالية في الموازنه العامة بنسبة 20% وانعدام توافر التخصيصات المالية لاغلب العاملين في هذا القطاع الامر الذي أدى الى تراجع اعداد المشتغلين في المنشآت الكبيرة والذي بلغ 109 الف عامل بعد ان كان 129 الف عامل في عام 2015، ان التحسن ظهر على القطاع الصناعي بشكل طفيف في عام 2017 وتمثل هذا التحسن بزيادة عدد العاملين الى 111 الف عامل مقارنة بعام 2016 الذي بلغ 109 الف عامل. وهذا عزز من ترسيخ الاختلالات الهيكلية واستمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فضلا عن استنزاف الموارد المالية للمواطنين وتدمير الذوق العام وتخريب البنيان الوطني للمواطن العراقي.¹⁴ وعليه يمكن القول ان هناك العديد من الأسباب التي أدت الى تفاقم مشكلة الإغراق في الاقتصاد العراقي واهمها ماياتي :

- 1 - عدم تفعيل قانون التعريفه الكمركية على الاستيرادات مما أدى الى انخفاض أسعار السلع المستوردة ،اذ تم فرض ضريبة قدرها ٥%. فقط وهي ضريبة اعمار العراق باستثناء الغذاء والدواء وهي نسيه متدنية جدا لا توفر الحماية للسلع والمنتجات العراقية ،في الوقت الذي يتم فرض ضريبة كمركية مرتفعة على مستلزمات الإنتاج المستوردة لأغراض التصنيع قدرها ٢٠% مما أدى الى صعوبة المنافسة مع السلع المستوردة.¹⁵
- 2 - ضعف اجراءات السيطرة والرقابة على السلع الداخلة والخارجة من حيث الجودة وعدم تفعيل قانون حماية المستهلك ودور جهاز التقييس والسيطرة النوعية وقد أسهمت عدة أمور في اضعاف دوره في أداء عمله ،أهمها ،انعدام التواصل بين العمليات الاقتصادية التي تحمي المستهلك وتوسع منافذ العراق الى ٢٠ منفذ دون اخضاع

السلع الداخلة للإجراءات والقانونية وفحص المواصفات ،اذ انعدمت تقريبا الإجراءات الرقابية والتنفيذية على المنتج المحلي والمستورد .¹⁶

3 - انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية التي تهدف الى حرية التجارة وحركة السلع بدون حواجز كمركية وغير كمركية ، ومن ثم فان العراق يحتاج الكثير من الخبرة والامام بالإجراءات والممارسات الإدارية كما ان معرفته باليات السوق والنفاد للأسواق محدودة جدا ولايمتلك القدرات الفنية والإدارية لتشخيص مشاكل الإغراق ومواجهتها مقارنة بالدول المتقدمة .¹⁷

4 - بعد عام ٢٠٠٣ اصبح العراق سوقا واسعة لتصريف البضائع ذات النوعية الرديئة لصادرات الدول المجاورة والدول الأخرى بشكل الذي حقق لهم أرباحا هائلة وأن اعتماد نظام رقابي فاعل أدى الى نفاذ سلع كثيرة منتهية الصلاحية وغير صحية وكانت تباع معظمها في الأسواق الشعبية خاصة، مما أدى الى انتشار الامراض الخطيرة والمستعصية كما أن تلك السلع كانت تنافس السلع المنتجة المحلية لاسيما انتاج القطاع الخاص العراقي .¹⁸

5 - ظهور العديد من الدخلاء من المضاربين في ميدان التجارة من اجل الربح السريع وحصولهم على هويات من غرفة تجارة بغداد بسهولة، أدى الى استيراد السلع دون ضوابط او رقابة كمركية في ظل الفساد الإداري والمالي التي تعاني منه معظم المنافذ الحدودية.¹⁹

6- التحرر التجاري غير المبرمج أدى الى اختلال التوازن بين حجم الصادرات وبين الاستيرادات، اذ ان الاستيرادات اتسمت بالتزايد مقابل تناقص في حجم الصادرات لاسيما وان اغلب الاستيرادات هي سلع بذخية وكمالية وليس سلعا رأسمالية. وانعكس ذلك في انخفاض الإنتاج الموجه للتصدير ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة . فضلا عن ذلك فان السياسة التجارية للدولة تهدف الى استغلال السوق العراقية وجعله سوقا لتصريف منتجاتها المحلية من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية وتشجيع انتاجها المحلي والحصول على اعلى الأرباح والذي كان من اهم الأسباب لوقوع الاقتصاد العراقي في فخ الإغراق، ولغرض تجنب الاغراق على الحكومة ان تقوم وضع رقابة صارمة على المنافذ الحدودية لمنع دخول السلع الضارة والمنافسة ،وبما يخدم مصلحة الاقتصاد العراقي،فضلا عن تنمية وتنويع الصادرات المحلية وتحسين نوعيتها من اجل القدرة على دخول أسواق جديدة ودائمة لتصريف المنتجات العراقية، فضلاً عن تسهيل منح القروض الصناعية والزراعية وبفوائد منخفضة من اجل توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي .

رابعا . اليات وسبل مكافحة ظاهرة الإغراق التجاري

ان النظام التجاري العالمي الذي يلزم بتخفيض الرسوم الكمركية لايغني بالضرورة فتح الأسواق المحلية على مصراعها امام السلع الأجنبية، اذ ان مستوى الرسوم الكمركية لابد وان يتم تحديدها ضمن المفاوضات الثنائية بالشكل الذي يحمي الصناعة المحلية ويحقق المصالح الوطنية ،وان نظام الجات ومنظمة التجارة العالمية تضمنت أساليب مختلفة للحماية ضد الإغراق وماشابه ومنها أساليب الحماية القانونية التي تحمي صحة الانسان والبيئة وغيرها وكذلك المواصفات القياسية لمنع الغش التجاري، كما يحق للدولة المستوردة وضع القيود للحد من استيراد سلع معينة لاسيما في حالة مواجهة عجزا في ميزان المدفوعات.ومن اهم وسائل الحماية

للإنتاج المحلي هو اتخاذ إجراءات للحد من سياسة الإغراق التي تتبعها الدول المصدرة وعادة تسمى بالإجراءات الوقائية وقد انتشر استخدامها بعد انشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ خاصة لدى الدول النامية، ولكي يتم مكافحة الإغراق لمنتوج معين يجب ان يتحقق ثلاثة اركان رئيسية تتمثل بماياتي :

- ١- ان يتم اثبات وجود اغراق لمنتج معين.
 - ٢- ان يتم اثبات الضرر المتحقق بالصناعة المحلية نتيجة دخول سلع اجنبية مغرقة مماثلة للمحلية منها .
 - ٣- ان يكون الضرر المتحقق بسبب وجود الإغراق وليس بسبب عوامل أخرى.
- واذا تحققت الأركان أعلاه يجب ان يتم اخذ رسوم لاتزيد عن هامش الإغراق عند دخول المنتج المستورد او قد يتم تطبيق نظام الحصص في الاستيراد او فرض رسوم كمركية تعادل هامش الإغراق .
- وقدر تعلق الامر بالسوق العراقية ،فان مكافحة الإغراق في العراق يتطلب ماياتي :²⁰
- 1- فرض الرسوم الكمركية التي تضمنها قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ لغرض حماية السلع المحلية من المنافسة غير العادلة من السلع الأجنبية ، والالتزام ببناء صناعة وطنية متطورة لتفادي ممارسات الإغراق .
 - 2- تفعيل بعض الإجراءات والقوانين التي تدعم الصناعة المحلية ، وتنظم عملية الاستيراد . وتطبيق قانون حماية المنتجات العراقية الذي تم المصادقة عليه في ٢٠١٠/٢/١١ .
 - 3- توسيع وتفعيل شبكات الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تكافح الإغراق وذلك عن طريق رفع تقارير شهرية للسلع المستوردة التي تكون أسعارها اقل بكثير من سعر المنتج المحلي المماثل .
 - 4- الاطر العامة لمواجهة الاغراق تستند الى اطر تشريعية ومؤسسية تتضمن الارتقاء بعمل اجهزة التقييس والسيطرة النوعية وتفعيل قوانين حماية المستهلك والمنتج عن طريق اجهزة رقابية فاعلة علاوة على انشاء هيئات متخصصة تمتلك القدرة الكافية لتشخيص الاغراق الحاصل في السوق العراقية ومكافحته مع الاقتراب لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية .

الاستنتاجات

- 1- لقد أدى فتح الحدود وغياب التعريف الكمركية بعد عام ٢٠٠٣ الى تدهور وتراجع في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي الى بروز ظاهرة الإغراق بسبب تعرض تلك القطاعات للمنافسة الشديدة من حيث السعر والكمية والنوعية وتعد تلك السياسة احدى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول المتقدمة لتصدير فائض انتاجها الى الدول النامية لتدمير انتاجها الوطني وتحويلها الى سوق لتصريف بضائعها .
- 2- ادى الاغراق تفكيك المنظومة الانتاجية للاقتصاد العراقي وتراجع الانتاج الزراعي والصناعي عن طريق انخفاض اسهام الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي علاوة على انخفاض عدد المنشآت الصناعية وتزايد البطالة .
- 3- ادى الاغراق التجاري الى زيادة الاستهلاك البذخي والعشوائي من السلع المستوردة واستنزاف الايرادات المالية التي كان من الافضل توجيهها نحو بناء وتطوير الصناعات العراقية . فضلاً عن تخريب الذوق العام وانتشار الغش التجاري .

التوصيات

- 1- ضرورة بذل المزيد من الجهود اللازمة لمكافحة ظاهرة الإغراق السلعي عن طريق دعم المنتجين وإنشاء مجموعات متخصصة لإبراز خطورة هذه الظاهرة وفرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة بشكل يجعل أسعارها مقاربة لأسعار السلع المحلية .
- 2- تفعيل قانون حماية المنتج والمستهلك الذي شرع في مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٠٩ .
- 3- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي والصناعي وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وتقنيا عن طريق زيادة الانفاق على البحث والتطوير .
- 4- اعداد كوادر متخصصة في الوزارات واهمها الصناعة والتجارة والزراعة لاكتشاف ظاهرة الاغراق ومواجهتها بكفاءة عالية .
- 5- دعم القطاع الخاص وتقديم الخدمات التي تقلل التكاليف من اجل بناء ميزة نسبية للإنتاج المحلي ولاسيما في مجال توفير الكهرباء والوقود وتوفير القروض الميسرة .
- 6- انشاء قاعدة بيانات رصينة ودقيقة توضح حجم الاستيرادات والصادرات السلعية وذلك لبيان حجم ونوع الاغراق الذي يتعرض له الاقتصاد الوطني .

الهوامش

- 1-Timothy A.Falde obalade/Analysis of dumping as a major cause of import and export crises/International journal of humanities and social science/ vol.4 ,NO.5,March 2014 ,p.233
- 2- عمر صقر /العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة /الدار الجامعية /مصر /2001/مصر /ص154
- 3- رضا عبد السلام /اصول العلاقات الدولية /المكتبة العصرية للنشر /الطبعة الاولى /مصر /2015/ ص 98
- 4- هجير عدنان زكي / الاقتصاد الدولي والتطبيقات / دار الاثراء للنشر والتوزيع / الاردن / 2010 / ص140
- 5- حالوب كاظم معلقة واحمد عدنان غناوي /نحومواجهة الاغراق في السوق العراقية حالة صناعة السمنت / مجلة بحوث اقتصادية عربية / عدد 61 -62 /ربيع 2013 /ص124-ص125
- 6- عمر صقر / مصدر سابق /ص 155-156
- 7- نشرة اضاءات /معهد الدراسات المصرفية / السلسلة الخامسة /العدد8/الكويت /مارس 2013/ص 2
- 8- حسين جواد كاظم / تحليل ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي / مجلة العلوم الاقتصادية /عدد27/مجلد 7/كانون الاول / 2011 /ص187-ص188
- 9- محمد عبد الحليم عمر /مشكلة الاغراق وحرق الاسعار /ورقة عمل مقدمة الى حلقة نقاشية 18/المنعقدة بمركز صالح عبد الله كامل / جامعة الازهر / مصر /2000/ص5
- 11- عبد الله نجم الشاوي،اتجاهات التجارة الخارجية بين اقطار المغرب العربي والاتحاد الاوربي،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة المستنصرية،2001،ص 208-210
- 12- نبيل جعفر عبد الرضا وباسمة كزار /سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي /الغدير للطباعة والنشر /ط1/العراق /2016/ص112
- 13- البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي 2017/ص22 www.cbi.iq

- 14- امل اسمر زبون وفاضل عباس كاظم / ظاهرة الاغراق السلعي واثاره على الاقتصاد العراقي / مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية / مجلد 4/عدد10/2014/ص95-96
- 15- مهدي صالح حنتوش / الاثار السلبية للاغراق التجاري في العراق / مجلة العلوم الاقتصادية / عدد 28 / مجلد 7/ ايار 2011 / ص14
- 16- امل اسمر زبون وفاضل عباس كاظم / مصدر سابق / ص98
- 17- حسين جواد كاظم / مصدر سابق / ص149
- 18- المصدر نفسه / ص195
- 19- مهدي صالح حنتوش / مصدر سابق / ص10
- 20- المصدر نفسه / ص11.
- 21- امل اسمر زبون وفاضل عباس كاظم / مصدر سابق / ص99

المصادر

- 1-Timothy A.Falde obalade/Analysis of dumping as a major cause of import and export crises/International journal of humanities and social science/ vol.4 , NO.5,March 2014 ,p.233
- 1- امل اسمر زبون وفاضل عباس كاظم / ظاهرة الاغراق السلعي واثاره على الاقتصاد العراقي / مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية / مجلد 4/عدد10/2014.
- 2- البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث / التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي /2017/ص22
www.cbi.iq
- 3- حالوب كاظم معلقة واحمد عدنان غناوي/نحو مواجهة الاغراق في السوق العراقية حالة صناعة السمنت / مجلة بحوث اقتصادية عربية / عدد 61 - 62 / 2013.
- 4- حسين جواد كاظم / تحليل ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي / مجلة العلوم الاقتصادية / عدد27/مجلد 7/كانون الاول / 2011
- 5- رضا عبد السلام / اصول العلاقات الدولية / المكتبة العصرية للنشر / الطبعة الاولى / مصر / 2015.
- 6- عمر صقر / العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة / الدار الجامعية / مصر / 2001/مصر.
- 7- محمد عبد الحليم عمر / مشكلة الاغراق وحرق الاسعار / ورقة عمل مقدمة الى حلقة نقاشية 18/المنعقدة بمركز صالح عبد الله كامل / جامعة الازهر / مصر / 2000 .
- 8- مهدي صالح حنتوش/الاثار السلبية للاغراق التجاري في العراق/مجلة العلوم الاقتصادية/عدد28/مجلد7/ايار 2011.
- 9- نبيل جعفر عبد الرضا وباسمة كزار / سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي / الغدير للطباعة والنشر / ط1/العراق / 2016 .
- 10- نشرة اضاءات /معهد الدراسات المصرفية / السلسلة الخامسة / العدد8/الكويت /مارس 2013.
- 11- هجير عدنان زكي / الاقتصاد الدولي والتطبيقات / دار الاثراء للنشر والتوزيع / الاردن / 2010 .